

خطاب صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش المجيد

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 4 ذي القعدة 1418 الموافق 3 مارس 1998، خطاباً إلى الأمة بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين.
وفي مايلي نص الخطاب الملكي انصاحي:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.
شعبي العزيز،

تتوالى أعياد العرش التي تخلد فيها ذكرى من أعز ذكرياتك وأسناها وأحفظها بقيم الوطنية وأغناها، فيزداد بتواليها عمقها في وجدانك وحضورها في ذاكرتك وترسيخها ضمن تقاليدك وتحفيزها لمشاعر وطنيتك، ومثلما تتوالى الفصول فتزيد الشجرة الشابة عمقا في الجذور وستوفى في الفروع وإتباعا للشمار فكذلك تتوالى هذه الذكرى المجيدة فتزداد معها -شعبي العزيز- إنجازا لمضالك وتحقيقا لرغائبك وإضافة لمكاسبك، وأزداد من جهتي بتواليها تفانيا في خدمتك وسهرا على أمتك وطمانينتك وحدا على مصالحك وقيادة مسيرتك. فلا تطوي -أنت وأنا- صفحة سنة مليئة بالإنجازات والمكاسب إلا نشرنا أخرى متحفزين لملئها بما يحقق المزيد من تطلعاتك وطموحاته.

لقد جرت عادتنا عند تخليد ذكرى اعتلائنا عرش أسلافنا الأماجد أن نجعلها مناسبة أثيرة نستحضر فيها أحوال الأمة مستخلصين العبرة مما حققته بلادنا خلال السنة الفارطة من بناء وتشبيد وما واجهته من صعوبات

واشكالات وما خامرها من آمال وتطلعات. كما أنها فرصة سانحة نسوق فيها -شعبي العزيز- إلى إطلاعك على رؤيتنا لشؤون بلادنا والتفكير معا فيما ينبغي أن نسير في إنجازهِ انطلاقاً من تقييمنا لمواردها وإمكاناتها. محددين في نفس الوقت موفقنا من التحولات العميقة التي تؤثر في محيطنا الجهوي والعالمي.

وكما تعلم -شعبي العزيز- فإننا منذ ولانا الله أمانة قيادتكم ظللنا دائبين في خدمتكم لا ندخر جهداً في سبيل تسريع خطاكم في مضمار التقدم والارتقاء، وترسيخ سجال حرياتكم العامة والخاصة وإعلاء شأنك بين الأمم المنتهية بالقيم الحضارية المرموقة في تقاليد الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل الدؤوب من منطلق مسؤولياتنا الكبرى كضامن لروحيتكم الترابية، غير متوانين في العمل على استكمالها.

وقد استضاف الغرب -ولله الحمد- بفضل تعبك وتجنحك ورا، قيادتنا والنجوب مع إرادتنا الثابتة أن يندارك خلال جيل واحد التخليف الذي كان يعثر خطاه وأن يستكمل مقومات تقدمه وتحقيق تطور ملموس كك وكيفاً. إن الحموية التي جباك الله بها -شعبي العزيز- والتي عرفت دائساً كيف تستعسرها وبخاصة في مرحلة أشد تشبهاً على أنك قادر على تحويل الصعوبات إلى محفزات للنجاح وكنت تدرك على الدوام أنه لا يمكنك الاعتماد على غير مواردك الذاتية من أجل التخفيف من ضغوط الظروف غير اللاحقة واحترام مصاعب العجز المادي مهما كان مصيره كك عرفت كيف تتأقلم في ملتقى الثورة التكنولوجية وعملة الاقتصاد مع متعطفات لا مندوحة من مواجهتها.

إن الاهتمام الذي صفتي يشغل بالنا ويحفز عزيمتنا على مدى العقود الأربعة الماضية هو العمل على تحقيق تطور متوازن لبلادنا وذلك بتفعيل

جميع مجالات حياتنا من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وقد نكوننا معتمدين على ما يجمعنا وإياك من توائم روحي ورؤية واقعية متبصرة من أن نجنب المجتمع المغربي أي شكل من أشكال المخاطرة والمجازفة وذلك بقيادته نحو الهدف الذي توخيناه طورا بعد طور ومرحلة إثر مرحلة في سبيل تجديد كيانه كأمة معتزة بأصالتها مزودة بنظام من القيم المنفتحة على التجارب الأخرى والعناصر الوافدة التي من شأنها إغناء وصيغتنا الوطني.

وانتهازا من لهذا المسلك القويم والاختيار الحكيم ما فتننا تأخذ بعين الاعتبار وعلى مدى هذه العقود النضرة الحاصل في مجتمعنا المغربي ومتطلبات هذا التطور في سياق عالمي يجيش بمختلف التيارات والتحوليات المتعددة الأمر الذي جعلنا ندأب على استشارتك وبخاصة عن طريق الاستفتاء كلما تعلق الأمر بتعديل أو مراجعة دستورية تحريا للوقوف على رأيك واعتمادا على حسن اختيارك في كل شأن يتعلق بمصيرك. وهكذا نكوننا دونما توان ولا تسرع من أن نزود المغرب ببينة متكاملة من المقترحات في جميع المستويات ابتداء من الجماعة وانتهاء بالبرلمان، مروراً بالإقليم والجهة فأصبح من الآن فصاعداً بإمكان كل المنتخبين أن يباشروا شؤون الجماعات والشؤون العامة التي تحولوا التفويض في مباشرتها من لدن ناخبينهم.

إن المشروع الذي كنا نسعى إليه والمتبلور في ترسيخ اللامركزية وعدم التمركز في إطار الجمهورية من ناحية، وفي إشراك القوى الحية المنتجة في آليات التشريع من ناحية ثانية. وذلك من خلال إحداث غرفة ثانية للبرلمان هو المشروع الذي تحقق في نهاية المطاف على النحو الذي نرتضيه. وعلى مدى هذا المسير الحثيث، ظل الشركاء السياسيون من أحزاب ونقابات وسلطات عمومية متعارفين في جو من التراخي والحوار وبكل صدق وثقان من أجل اعتماد منظومة من النصوص من بينها القانونان التنظيميان

المتعلقان بانتخاب وتأليف غرفتي البرلمان ومدونة الانتخابات وقانون الجهة،
فهذه التصويح التشريعية الجديدة فضلا عن كونها رصيذا ومرجعا للقانون
العام المغربي، فإنها تشكل تجاوبا كليا مع المبادئ الأصلية للديموقراطية.

وهكذا وطبقا لما توخيناه وقررناه معا نكون قد رفرفنا إضارا جديدا
يمكننا من تحقيق تطابق متكامل بين تعلقنا الثابت بأصالتنا من جهة وبين
اختيارنا الوضيد للاندماج في المعاصرة من جهة أخرى. ولم يبق الآن أمام
الطوائف التي تتوقر عليها - شعبي العزيز - إلا أن تنطلق في خدمة بلدك
وأنت كامل الثقة بالنفس وأن تدفع بها إلى الأمام بخطى حثيثة متجاوبا مع
الواقع المرصع، وهذا الواقع وإن لم يستوعب كل طموحك الذي هو
طموحي، فإنه كقبيل بأن يحقق كل ما يمكن تحقيقه لشعب اختار أن يتطور
وفق رتبة العصرية التي تلائمه متجنبيا دائما مزالق التهور والاندفاع من
جهة ومتفاديا الانغلاق من جهة أخرى.

وهكذا يمكن لجميع قراء الحية منذ الآن وبدون استثناء، أن تتنافس بكل
أهلية وجدارة في مجال استحقاق التناوب السياسي في إطار ملكية
دستورية ضامنة للعدل والانصاف ساهرة على المصالح العليا للأمة.

وكما سبق لنا أن أعلننا ذلك حين تنصيبنا للبرلمان الجديد، فقد قمنا
بوحى من ضميرنا وما وصلنا إليه من يقين وفق ما يخوله إيانا الدستور
باختيار وزير أول ليباشر تشكيل الحكومة الجديدة فحسبدا لرغبتنا في تحقيق
التناوب السياسي الذي من شأنه أن يكون عنصرا مهما في تجنيد صرحك
الديموقراطي لأنه يتيح من جوهر نظامك الملكي الدستوري بحكم أن الملك يعلن
على كل السلط والفئات والتيارات السياسية. وباعتبار المجالس على العرش
أبا للجميع، حزية الأمة برمتها، فهو الذي يسير على أن يكون التباري

منشوحا أمام جميع النيارات السياسية كي تتنافس بفضل الشاروب لبلورة الاختيارات الكبرى التي يحددها المثل الأعلى للأمة.

ومن نافلة القول التذكير بأن هذا الشاروب الذي وعدناك به والذي هو البود واقع ملموس ليس غاية في حد ذاته ولا ينبغي أن يكون كذلك لذا ننظر من حكومتنا المقبلة أن تنكب على مهامها المنوطة بها بكل تفان ومثابرة وكذلك الشأن بالنسبة لما ننتظره من البرلمان ومن مجموع القوى الحية في وطننا العزيز، وهي قوى مدعوة لتعبئة ذاتها لرفع تحديات عالم يعرف تحولات عميقة من أجل كسب رهان النهوض الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لهذا الوطن.

وفي هذا الاتجاه، ننتظر أيضا من الأحزاب السياسية كإطار للتعبئة بالدرجة الأولى تحمل رسالتها وتعاطي مسؤوليتها الدستورية. هذه المسؤولية التي لا تنحصر فقط في كونها تشيلية بل هي بالأساس مسؤولية تأطيرية، أي تكوين أنصارها تكويناً يؤهلهم لممارسة الحياة الديمقراطية في الاتجاه الذي يقوي أسس الاستقرار الاجتماعي والأصالة المغربية، ومن ثم يتعين أن تترك الديمقراطية المكان للبيداغوجية. وذلك هو المسعى اللائق بالتحية المغربية التي لا يخامرنا شك في أنها على استعداد للقبول بكل ما أوتيت من قسوة ومهارة لتكون أهلا للشئمة والأمل الذين نعلقهما على قدرتها ومزهراتها.

شعبي العزيز

إن المغرب الذي أخذ بنظام ديمقراطي جد متقدم قد غدا مدرسة سياسية بالنسبة لشعوب أخرى تطمح إلى استكمال آليات بناء عهد أفضل. فالمؤسسات التي استكملتها اليوم تعتبر نموذجا يحتذى ولم تكن أي واحدة منها ثمرة الصدقة أو التسرع. فقد نحرنا أن يكون منهجنا في تحقيق

تطورك السياسي بمثابة تفاعل ذاتي مع أوصالك وتنمية جماعية يسودها التسامح والتسامح والعمل في توافق وطمأنينة. ومن هذا المنظور يمكن إدراك الدوافع التي كانت وراء منعنا لنظام الحزب الوحيد منذ الدستور الأول. ولماذا أقمنا لك -شعبي العزيز- منذ الوهلة الأولى ممارسة التعددية الحزبية ولماذا تابعنا معك التعاطي لبيداغوجية سياسية بناء أكثر من أي نهج آخر من أجل إقرار نظام التراضي والإشراك الجماعي في خلق ثقافة سياسية جديدة.

شعبي العزيز،

إذا كانت السنة التي دعناها قد قُسمت بما قد هيمن عليها من مناقشات انتخابية، فإنها قد امتازت أيضا بمواصلة عملية الإصلاح والإنجاز في الميدان الاقتصادي والاجتماعي حيث تم اتخاذ ما يلزم من التدابير لجعل الاقتصاد المغربي يتابع مسيرته بخطى حثيثة تباشه. وهو ما يسر تحقيق عدة نتائج منها احتواء عجز الميزانية في النطاق الملائم وترسيخ التوازنات الداخلية والخارجية والتنامي الإيجابي للتجارة الخارجية وتراجع البطالة في المجال الحضري والارتفاع المنجلي للاستثمارات الخارجية. كما أن المديونية الخارجية التي بدأت في التذني صارت تحظى بتدبير أقوى من شأنه أن يمكن من مواجهتها بحزم وقعالية.

وبما أن تجربة تحويل جزء آخر من الذبون إلى استثمارات خاصة قد تم تجديدها مع كل من فرنسا وإسبانيا، فإننا ندعو حكومتنا أن تضاعف الجهود في نفس الاتجاه لحمل شركائنا التقليديين على مسايرة هذه التجربة. ومن جهة أخرى فقد انطلق في آخر السنة القارطة برنامج تهيئة المقاولات المغربية، وهو البرنامج الذي يهدف بالأساس إلى تحسين الإطار المؤسسي وتقوية البنيات التحتية ونسبة الموارد البشرية وإعناش الشغل.

والصادرات والجودة. وإنما ننتظر في هذا الصدد من الشركاء الثلاثة الذين يعود إليهم أمر هذا التأهيل، ونعني المقاولات والأبنية والسلطات العمومية أن يتحمل كل منهم مسؤوليته بحزم وعزم. فعلى المقاولات أن تبذل جهداً أقرى لتحقيق إنتاج أوفر جودة وأتمليها وعليلها أيضاً أن تحرص على شفافية حساباتها وأن تفتح على المساهمة لتحسين رأسمالها. كما أن على الأبنية من جهتها أن تأخذ بعين الاعتبار المعدل الحقيقي للقائدة الناجم عن التحكم في التضخم المالي ليعود هذا التحكم أيضاً بالآثر الحميد على الاستثمار ويساهم في تنشيط النمو وإنبات الشغل.

وعلى المغرب لكي يندمج اندماجاً مجدياً في الاقتصاد الدولي أن يعيد في استراتيجيته التنموية على الكليات الحديثة التي تمكن من إعادة انتشار الأموال وأن يطورها كي يستعين بها على اجتلاء الادخار الداخلي واستجلاء رؤس الأموال الأجنبية، بيد أنه من اللازم الحرص على أن توجه الموارد الخارجية إلى الاستثمار المنتج لا إلى أسواق المضاربة، فلكم أنه إذا كانت الإعانة المشروطة قد هذبت في الماضي الاستقلال السياسي للدول، فإن وفق الأموال من أجل المضاربة قد يهدد اليوم وجودها. إنما هنا أمام ظاهرة تخيف الجميع وطالما لم يتم توافيق دولي حولها، فإن علينا أن نحترس من آثارها حتى لا نفاجاً بما لا يرضي، على أن المغرب لو طيد العزم على متابعة الجهود من أجل تحسين استقبال الشركاء الأجانب، وهو سعيد بما برهنوا عليه تجاهه من ثقة في السنة الماضية باستثمارهم لأكثر من مليار دولار.

شعبي العزيز،

إنه باستمرار الرعاية الربانية لنا وتوالي نعمها علينا، سيكون الموسم الفلاحي الجديد -بحول الله- موسماً جيد الأثر على معدل النمو للمنتاج الداخلي العام الذي لا يزال رهين التقلبات المناخية. ولتخفيف وطأة هذه

التقنيات على فئة الفلاحين التي ما فتئنا نשמعها بكامل عطفنا وحننا حرصنا على معالجة ما ألم بها من خيبة وضيق خلال السنة الماضية. وهكذا قررنا أن نتخذ الإجراءات الملزمة لحل معضلة المديونية التي تثقل كاهل فئات واسعة منها وأن يتم بحث التوجه الذي يجب إعطاؤه للتنمية الفلاحية. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تدعيم الشفاعات من القروض المستحقة للصندوق الوطني للقروض الفلاحي بالنسبة لما يفوق ربع مليون من الفلاحين حتى يتمكنوا من الاقتراض مجددا.

كما أن بحث التوجه الفلاحي أسفر بدوره عن وضع مشروع أولي لقانون يرمي إلى ضمان الأمن الغذائي للبلاد واستقرار الدخل بالنسبة للفلاحين وتقوية الإنتاجية والتنافسية للمنتوج الفلاحي والحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل استدامتها. وإننا لننتظر من حكومتنا أن تتخذ ما يلزم من التدابير لترجمة هذا التوجه على أرض الواقع.

ومن جهة أخرى، فإننا عازمون على التصدي لكل عوامل الاختلال التي قد تقف حجرة عثرة في سبيل تقدم المجتمع المغربي نحو الارتقاء. لذا، فإننا مصممون على إصلاح وتقويم الإدارة حتى تنهض بدورها كجهاز في خدمة الصالح العام ملتزمة بسبيل الحزم والترشيد إنها مطالبة في مناخ ترجع الكلمة الفصل فيه للإنتاجية أن تكون في آن واحد أقل تكلفة وأقوى مردودية. كما أننا نهدف إلى إصلاح جهازنا القضائي لتمكينه من القيام بدوره كمعازل أساسي يساهم في تعميق الديمقراطية في المجتمع المغربي وتقوية تماسكه وتطهير المناخ الاقتصادي. لذا يجب أن يكون هذا الجهاز قادرا على مسايرة التحولات الجارية مشيشا تمشيشا مقيما النزاهة والاستقلال الذي ضمناها له دستوريا.

وانطلاقا من وعينا بما يتطلبه الانتصاه المفتوح، فإننا لن نذخر جهدا

كما يصبح اقتصادنا ضمن الإطار الشمولي السائد اقتصادا أقوى منافسة، أقوى إنتاجية. بيد أن طموحنا في هذا المجال لن يقف عند تقوية الاقتصاد الإنتاجي وحده بل سيهدف في نفس الوقت وبالأساس إلى إقامة نموذج للتنمية يكون عاملا من عوامل التناسق الاجتماعي وحافزا من حوافز التضامن ووازعا للتوزيع العادل لثمار النمو ووسيلة للحد من الفوارق وسيلا للحفاظ على سلامة المحيط الذي نعيش فيه.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، فإننا نسعى من وراء استراتيجيتنا إلى التحكم فيما يعنيه الواقع المغربي من الظواهر المسببة للفوارق الاجتماعية، أعني بذلك التكاثر السكاني والهجرة القروية وفكرز الإنجازات الاقتصادية بال ساحل الأطلسي. هذا التركيز الذي ما فتئ حتى الآن يولي ظهره للجهات الأخرى وعليه فإننا سنحرص على أن نتمكن كل جهة من جهات المملكة سواء بالشمال أو بالجنوب من أن تصبح مستقطبة للتنمية، مؤهلة لاستقبال النشاطات المنتجة الوفرة لفرص الشغل. وبذلك ستمكن من فك العزلة عن البوادي والتوصل إلى التوازن السكاني وتقوية قدرة العنم القروي على مقاومة تقلبات المناخية.

واتنا لنتنظر من حكومتنا المقبلة أن تتخذ في المجال الاجتماعي تدابير فعالة ترمي إلى استمرار وتوسيع وتعميق سياسة توجيه الموارد ومنها الاعتمادات المرسدة في صندوق الموازنة للفئات التي تحتاج إليها حرصا منا على أن يؤد مل تقوم به الدولة من مجهودات إلى المستهدفين الأحق بها.

غير أن الدولة والحالة على ما هي عليه لن يكون بإمكانها القضاء على جميع أنواع العجز الاجتماعي إلا بالاعتماد على المساهمة المتحمسة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. وفي هذا السياق نسجل بارتياح نزوع هؤلاء الفاعلين إلى تطبيق مبدأ الشراكة، سواء بين الجماعات المحلية

والوزارات المختصة، أو بين هذه الوزارات وبعض عكوفات المجمع اندني، وإن المجال المنتوح أمام هذا النوع من التعاون لجال واسع جدا حيث يمكن أن يشمل إنجاز البنيات الأساسية والمشاريع التريوية والثقافية والاجتماعية. وما الاتفاقات التي تم إبرامها بين الوزارة المعنية والجماعات المحلية لإنشاء فضاءات مجهزة للسقالات وتلك التي بمقتضاها ستشارك منظمات غير حكومية في عمليات محور الأمية إلا أقوى دليل على ما للمواطنين من استعداد كبير لخدمة الصالح العام.

لذلك ونجاوبا مع هذه الرغبة المحمودة التي تهيمن على نفوس رعايانا الأوفياء، وحشا منا لتزوعهم الطبيعي على تطاير الجهود لتحقيق الرفاه للجميع أدركنا أنه آن الأوان لإقامة نوع جديد من التعاون بالاعتماد على إحدى الركائز الإسلامية للتضامن الاجتماعي ألا وهي الزكاة، الركن الثالث من أركان الإسلام.

ولست في حاجة شعبي العزيز، إلى تذكيرك بأن أعمال الخير بالنسبة للإسلام تنطلق من واجب روح التكافل، فهي أعمال ذات وظيفة اجتماعية عظمى تهدف إلى التخفيف من المعاناة وإغاثة المحتاجين وتحسين أحوال ذوي الخاصة والتقليص من الفوارق الاجتماعية.

ولست في حاجة أيضا إلى تذكيرك بأنه ما من إنتاج أو ثمنك إلا لهما بعد ديني وحضاري بالنسبة للمسلم. فالقرآن الكريم يقرر أن الثروة لا تطلب لتكس أو تكثر ولكن لينتفع منها المجتمع كله.

ومن نفس المنطلق يجدر بنا أن نذكر أيضا بأن العمل لم يكن يعتبر مجرد سعي لتحقيق مكسب مادي وحسب وإنما كان ينظر إليه كذلك على أنه قيمة اجتماعية تسمح للمواطن بأن يلعب الدور الذي يرفع من شأنه وسط بيئته. لذا لم نفتأ نولي إنعاش الشغل الأولوية المطلقة، وقد مكنت التدابير

منحده أخيرا طبقا لتعليمات من تخصيص ألفين وخمسمائة منصب مالي لهذه الشبان الممارسين على ديالوم لسبب أشله وبموازاة ذلك وفصلا عن تكوين المهني المتناوب، فإن برنامجا خاصا بطو على مدى بع سب ب قد تم البدء في إحداه سيمسير احاق عشرين لث من الشبان بمقاولات سوب ؤم ما يتعلق بالتسغيل في الوسط القروي فقد تم إعداد برنامج جد مشجع لإدماج حرجي لمد من الملاحه في الحبة العممية. وهكذا سيسمك هؤلاء الشبان من عب، وإعده وقهير الأرضي الملاحيه لتي مع عبيها احتبرهم وذلك من طريق دعمه لي دلام وفصل لتكلفة كما أن مصدعة المهد للصالح سمكن الاحتفائي سنؤذي لي ااعد دأير جديدة مشجع ابيارة من لدر اعدلات واشعشين العقدين حتى يتسمر لهم المضاع ن يقلص من لحق ه من عجر، لأمر الذي سيرتب عليه نص حنق عبيد من فرص الشمن

ومهم يكرن المجهود الذي يبذل في هذا المجال، فإنه سظل ناقص، إذ لم نعد تكوين حيد سساب بوقلم للاعتماد على أنفسهم قبل كل شيء. ومن ثم كن اشعلت اكبير بضرورة إصلاح نظام التعميم الذي تم عده يسار منطيات لهصر. ومن الان قصعد بحب أن تصبح إشكالية تنعين وحاجات سوق لعن مندرجة لي صلب سياست لترييه ولتكوين وذلك على مستوى نظرين لنموي والعللي لثم أصبح من الرحب تكوين لتعم امتد ه من لملك الأساسي، لتكوين لتي يؤهله لتمرر بالتعمم ولئن لتي تعدد بلحنا العملية ذري اعن تلقينه في عبي انرفت مبدئ للمسؤولية ولله الحيقنة ورضيه سي تهسه لمصبح مراخذ متشعب بقيم أمته متحررا بعضه وعب ما له من حقوق وما عبه من واجبات. وبهذا أصبح من بضر، ري لتيدم بمجهود جماعي في إطار مجلس لأعلى للتعليم،

هذه المسألة الدستورية التي سيعمل على تفعيلها بعد أن سواصل
باستنتاجات مدحه مختصة التي ستكرنها عند قريب
ومن جهة أخرى أصبح من الضروري إزاء ما ذكرنا أن نقوه بعمل جاد
وهدف، متساو في مجال لاتعاش لاقتصادي والاجتماعي بل بعدد
مختبرات المغرب ولو بانه وهذا ما جعلت تعين عن ثبوتنا باستباق العمل
بالتخطيط في صيفه جديدة من شأنها أن تسمح أعمال كل مدعين لتوجيه
نشاطهم وجهة متكاملة

شعبي مغربي

في حضم هذه الانتعالات نعة اذكر أنه يتوزع المغرب في تأكيد نشيخ
نوعه المدون بدولي ومختلف التبعات المتعددة الاخرى كحيز طوعوي
واقتراع رشح عمدهما ثل عشر فرانس لشدة التي جعلت ممكنا
منتهى لتوافق المسرة

إن نشيخ سرعية للدولة يبيع 'خاص' ملك في كور مدون
مينهي احلا أو حلا إلى فرض نفسه على تمحاركن المعسرين. وقد
عند هذا الأمل الذي كرم له جهودنا وجعلت منه قراءتكم مدون
صالح السهم والأمر العسير بعد أن سقطت شرق الأوسط نلانت سبيده
لا بل نشهد مثير لامل الذي شق من تعاقبات 'رسلو' بارسه لهذه
لمنطقه ودل على إصرار الحكومة لإسريمية على شكر بكن ما حدثه
على عسها من شرمات ونمديها في غطرسة من شأنها تعريض مراطيتها
وكن شعوب المظلة ليوبر حطيرة فلا ابررة بحسده التي لانتها لسلطة
للمسطينة تحت قدره أجب اربس ياسر عرفات للدفع بعجلة اسلم ولا
بأب الأمم المتحدة في الاتحاد الأوروبي ولا نعم مدون لولايت

المتحدة الأمريكية لا هذا ولا ذاك هذا نال من سياسة التفتت التي تبهجها الحكومة الإسرائيلية وإلا على يقين من أن هذه سياسة ستبلغ بهايتها آخراً وعاجلاً وإنها بدل أن تقدم مصالح الحقيقة للشعب الإسرائيلي فبها لا تعمل إلا على إتحير الشعب بسحار الاستخباراتي مشهور لا محالة هي لمجرى ثابت يتأرجح

وعلى صعيد آخر قائد منظمة حريصين شد الحرس على شحيم كل المبادرات التي تنحو متحى توسيع الحدود بل أهم منطقة شرقي وادي لبحر الأبيض المتوسط حيث خدم مسؤولين للمبادرات لمتخمة موخر وأمر صهيوني تمكين الأمة العربية من تشكيل منظمة واسعة لنبدال الحر وحرباً ما على صورة هذا لا تصحح في وقع مضمون فقد سعد باستقبال عدة رؤساء ووزراء حكومات دول عربية سميت ورأساً مع شقيق برنس صاحبه حسني مبارك بعد اللجنة العليا العربية بحرية كذا اعتقدت ليس بعدهم من مستوى دور الأول البيعة الكبرى لمعركة أسسة ونحوه ، حيث قد سهرنا على تعميق وتوسيع عبءنا من لا تحل لاو بي سمي تربطه ببلاد عشيرة شراكة منذ فبراير 1996 وفي هذا لإظهار معدن حاسة بالاستبدال كن من رسم الجمعية الدولية الوطنية ورئيس جمهورية بورتوريكو كذا حل ببلادنا في زيارة عمل لوزراء دول يكن من سيدنا ولترتعد ونمست وكذا رئيس بيتك لاو بي للاستشارة

وهذا كن سدا حريصاً في هذا سباق من المبادرات على تحقيق أقصى ما يمكن من الاستفادة من علاقاته طيبة ببول شمال، كما اعتم كل الفرص المتاحة من تشريعته سواء كان ذلك في إطار علاقات مشابهة

أر على صعيد المتابعة مع اللجنة الأوروبية أو في نطاق تتبع مسلسل
برشلونة.

وإن أن بلدنا ظل مرتبطاً على الدوام بجيرانه في الجنوب بروابط
الصداقة والأخوة والتعاون، فقد شهدت السنة المنصرمة تكثيفاً في المشاورات
واللقاءات الأخيرة مع عدة رؤساء دول وحكومات إفريقية، حيث سعدنا
 باستقبال أصحاب الغضاصة: السيد الحاج عمر بونثور رئيس جمهورية
الغابون، والسيد نيلسون مانديلا رئيس جمهورية جنوب إفريقيا، والسيد
إدريس ديبي رئيس جمهورية تشاد، والسيد تشارلز تاييلور، رئيس جمهورية
ليبيريا، والسيد دونيس ساسو نغيسو رئيس جمهورية الكونغو، وخلال نفس
السنة عرفت مبادلاتنا التجارية مع هذه المنطقة زيادة قدرها خمسون بالمائة،
مشكلة بذلك تحولاً ذا دلالة خاصة في تعاملنا مع هذه المنطقة التي تشدنا
إليها وشائج تاريخية من التعاطف والتضامن.

شعبي العزيز،

إننا مع اهتمامنا الدائب بشؤون تسميتك وإعلاء شأنك بين الأمم فقد
قللنا بحكم مسؤوليتنا التاريخية والدستورية ساهرين على ضمان حوزة
وطنك واستكمال وحدته الترابية بالطرق السلمية انطلاقاً من تشيئنا الراسخ
بالشرعية الدولية، وهذا الخيار هو الذي جعلنا نقبل إجراء استفتاء تأكيد
في أقاليمنا الجنوبية لإنهاء مشكل مفتعل هدفه المجلولة دون استكمال
المغرب لوحدة الترابية.

ولا يخامر الشك كل ذي بصيرة في حسن ما آل هذه الاستشارة التي
ستشكل فرصة لتأكيد البهجة التاريخية التي تربط سكان هذه الأقاليم
بعرشنا.

ويمكننا أن نؤكد لكل رعايانا الأوفياء ضحايا الابتغاء القسري أنهم
سيتمكنون قريباً من العودة إلى الحضان الدافئ والخنون لوطنهم الأم.
وفي هذا الصدد، فإننا سنحرص على ألا يحرر أي واحد من أبنائنا
وبنائنا المحذرين من الأقاليم الجنوبية المتنازع عليهم أحد معايير تحديد الهوية
الموضوعة من قبل الأمم المتحدة من حق المشروع في التسجيل في لوائح
الإحصاء. وإن إطار مدونة السلوك الخاص بالعمليات الجارية ليلزم جميع
الأطراف بعدم افتعال أي عراقيل من شأنها الحيلولة دون الأعمال النزيه
لتلك المعايير.

شعبي العزيز

إن بلدك المغرب كما قلت لك دائماً شجرة كريمة مليئة بالحياة متينة
البنيان ورافة الظلال وهو ما فتى يبهج الجميع بقدرته على التكيف مع أي
ظرفية صعبة وليس لديه ما يخشاه على هويته الوطنية في عالم يزداد
تفككه كل يوم وتضيع فيه الخصوصيات. فقد وهب الله شعباً موحداً وقيماً
واسعة ومناخاً أفضل يستجيب لخصائصه وتطلعاته.

إن التقدم المذهل للتكنولوجيا قد أدخل العالم في مرحلة فهو مكتشفة
يظهرها التعقيد والتسارع وصعوبة التوقع. فكل المعطيات تخضع في عالم
اليوم للتغيير بما في ذلك الاقتناعات الراسخة وأنماط النمط للدرجة أن
عملية صنع القرار ضمن وضعيات مستجدة صارت جد صعبة إن لم نقل
ممنوعة ضمن محيط مطبوع يتصدع الأنماط المعتادة لل ضبط. بيد أن كل هذه
التحولات لا يمكن أن ننسى أن المغرب ذو عراقة في التاريخ وأن أمته
الوسط مطبوعة بالاعتدال، ووفرة الثقة بالنفس مؤمنة بمؤهلاتها الذاتية

وبقدرتها على حسن استعمال قاعدة الحوار والتوافق التي استوعبت كامل فضائلها، هذه الفضائل التي تلقيناها بالممارسة والقوة المثلى عن والدنا النعم جلالة المغفور له محمد الخامس - طيب الله ثراه - ففي مدرسته الجاهدة تربيانا وبأخلاقياته النبيلة تحلينا وبحكمته وعلى نهجه سرنا نجعلنا من مسيرة التحرر والوحدة والارتقاء التي شرعها لشعبه مسيرة متواصلة تتجدد أهدافها وتزداد مكاسبها وتتوالى انتصاراتها. قاله ندعو دعوة المؤمنين الحاشعين أن يشيخه على ما قدمه لشعبه الشواب المأمول لعباده المخلصين وأن يقعده مفعد صدق مع التبيين والصدقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

وبهذه المناسبة تنوه كل التنويه بفواتنا المسلحة الملكية وقوات الدرك والأمن والقوات المساعدة المربضة في ثغورنا الصحراوية القائمة بواجبها في السير على أمتها وطنائيتها رعايانا بين أرجائها، فإنها جديرة بهذا التنويه حرية بالاشادة على ريادة جاشها وانضباطها ووفائها للمقدسات التي أقسمت على الولاء لها والتفاني في الدفاع عنها.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر مواقف البطولة والاستشهاد التي وقفها رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا. نشكف خاشعين أمام أرواح شهدائنا الأبرار الذين كتبوا بدمهم في سبيل هذا الوطن الغالي صفحات المكرمات والفخار وضحووا بكل غال ونفيس لكي يظل وطنك - شعبي العزيز - بلد الحرية والأحرار، منبوتا مكانه اللائق به بين الدول ذات العزة والهيبة والوقار.

اللهم إنك تعلم أنني ما أخرت جهدا في سبيل إسعاد شعبي ورتقي

به في مراقبي التقدم الذي يتطلع إليه، ولا غفوت عن واجب من واجباتي في
حياطته بالأمن والطائفة، ولا توانيت في محققتي رغباته وإحجاز مطالبه ولا
في الحذب على بعيدة وقريبه مقيمته وتازحه ولا وهنت عزيمتي وإرادتي في
مواصلة هذا المسعى وتحقيق هذا المرتجى. راجعنا اللهم الأواصر التي تشدني
إلى شعبي عروة وثقى وساجا محكما لا يطرله ومن ولا يعلموه مرتضى.
محققنا لإسعاده وإرتقائه صادق مسعاهي مسددا على نهج الحق في خدمته
كل خطاي آخذا بيدي لتحقيق ما ترضاه لدينتي ودينباي منقبلا بفضللك
خالص دثائي ونجواي. " ان أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا
بأئله عليه توكلت وإليه أنيب "

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.